كلفته 240 مليون دينار ويخدم 51048 مواطناً بالقطاع الخاص

«المالية» البرلمانية توافق على المشروع بقانون حول الآثار المترتبة على جائحة كورونا

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أمس بالإجماع على مشروع القانون المقدم من الحكومة حول الآثار المترتبة على جائحة كورونا، على ان تعد تقريرا يتضمن الشق المالي والكلفة المالية.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إن الشق المالي في هذا القانون اختصاص أصيل للجنة، مبينة انهم استمعوا لوجهة النظر الحكومية ممثلة في وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل ،ولم يكن هناك خلافا في وجهات النظر حول هذا القانون، لكن اللجنة أصرت على ان يكون باثر رجعي.

وأشارت إلى ان هذا القانون وقتي وان اللجنة تنتظر صدور مرسومه ولائحته التنفيذية وتسابق الزمن لإقراره ، موضحة أن جائحة كورونا من الممكن أن تختفي ومن الوارد أيضا أن تعود مرة أخرى وان اللجنة تريد الأثر الفعلي الواضح على هذا القانون الذي ينعكس على المواطنين العاملين في القطاع الخاص.

وأكدت الهاشم ان القانون يراعي الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ويقدم الدعم المتمثل بمقدار الفرق ما بين الراتب الكامل وما سيتم تخفيضه.

ولفتت إلى ان هذا التعويض سوف يتم باثر رجعي لإصرار اللجنة على ذلك وان القانون عبارة عن 8 مواد وارتات اللجنة ان يتم التركيز فيها على الدعم الحكومي المقدم فيما يخص رفع دعم العمالة والتامين ضد البطالة

وأوضحت الهاشم انه سوف يتم صرف التامين ضد البطالة لمدة ٦ اشهر، وسيتم التمديد لمن انتهت مدة صرفهم اثناء جائحة كورونا .

وبينت ان تخفيض الراتب ومنح الإجازة في هذا القانون لن يكونا خاضعين لتدخل الوزير قبل ان يكون هناك اتفاق بين رب العمل والعامل، مؤكدة أن اللجنة ابقت على ان هذا الامر يتم بالاتفاق بين رب العمل والعامل فقط دون تدخل أحد.

واكدت الهاشم ان الكلفة المالية للقانون الخاص بالآثار المترتبة على جائحة كورونا هي 240 مليون دينار ويخدم 51048 مواطنا يعملون في القطاع الخاص، لافتة الى ان الوزير في هذا القانون يستطيع ان يحدد القطاعات المشمولة والغير مشمولة.

وأشارت إلى أن هناك قطاعات حققت أرباح كبيرة اثناء الأزمة، وفي المقابل هناك قطاعات خسرت بالكامل، لذلك فإن الوزير هو من يحدد من له الأولوية ويشمله القانون.

من جانب آخر وعن الندوة التي اقامتها اللجنة مؤخرا قالت الهاشم إن اللجنة وصل إليها اقتراح من أحد المبادرين بشأن آلية الصرف للمبادرين ورواد الأعمال وتم توجيه هذا المقترح الى رئيس البنك المركزي لدراسته والنظر فيه.

وأكدت الهاشم اهتمامها بجميع الملاحظات التي تم تقديمها في ندوة الأربعاء، لافتة إلى انه سيكون هناك سلسلة من اللقاءات وعدم الاكتفاء بتلك الندوة، وإقرار عدد من القوانين لمساعدة اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الغانم يوجه بالسماح للصحافة والإعلام لحضور جلسات مجلس الأمة العلنية

مرزوق الغانم

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، الامانة العامة لمجلس الأمة بالسماح للصحافة والاعلام لحضور كل جلسات مجلس الأمة العلنية مع الالتزام بكل الإجراءات الاحترازية الصحية.

أسوة بالمدارس الخاصة التي تسلم طلابها شهادات النجاح

حماد يجدد مطالبته لوزير التربية بإنهاء العام الدراسي

سعدون حماد

طالب النائب سعدون حماد وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي بانهاء العام الدراسي في مدارس الوزارة اسوة بالمدارس الخاصة التي تسلم طلابها شهادات النجاح والانتقال للعام الدراسي الجديد.

وقال حماد في تصريح بمجلس الامة أمس ان هناك 700 الف طالبا وطالبة في مدارس الكويت بمتوسط كل مدرسة 700 طالب، متسائلا عن المخاطر الصحية التي تحيط بهم حال عودتهم الى المدارس في هذا الوقت.

وطالب حماد وزير الصحة د.باسل الصباح بتوجيه النصح الى وزير التربية وتوضيح المخاطر الصحية الناجمة عن عودة هؤلاء الطلاب الى مدارسهم.

واستشهد حماد برسالة وزير الصحة الى مجلس الامة بشأن عقد جلسة الثلاثاء يوضح فيها المخاطر الصحية لتجمع ما يقارب 100 شخصا في مكان واحد، مشيرا الى انه من باب اولى تطبيق ذلك على طلاب المدارس.

وأوضح ان " مدارس القطاع الخاص عطلت من دون امتحانات وانهت العام الدراسي وسلمت طلابها شهادات النجاح بدرجات عالية، مطالبا ان يتم تطبيق ذلك على مدارس القطاع العام مراعاة للظرف الصحي الذي تشهده البلاد وحماية للطلاب.

ومن جهة اخرى اكد حماد انه كان من اول المطالبين بفتح ملف تجار الاقامات وقدم طلبا بهذا الخصوص لتكليف احدى لجان مجلس الامة للتحقيق في هذا الملف والكشف عن تجار الاقامات الحقيقين.

واعتبر ان مايتم ترويجه عن تورطه في القضية المثارة تهدف الى خلط الاوراق لصرف النظر عن جلسة مجلس الامة والتي بها العديد من الموضوعات المهمة ولاغراض انتخابية، مشيرا الى انه كلف محاميه بمقاضاة كل من أساء لشخصه.

إعدادها تم بعد استشارة عدد من الخبراء وأصحاب الشأن حيث تم استعراض أمثلة عالمية

الفضل : تقدمت بورقة عمل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستناقش في «تحسين بيئة الأعمال» الأحد المقبل

أحمد الفضل

قال النائب احمد الفضل انه أعد ورقة عمل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال ازمة كورونا سيتقدم بها الى لجنة تحسين بيئة الاعمال لمناقشتها في اجتماع يوم الاحد المقبل ، مشيرا إلى أن الحكومة لديها الوقت للاطلاع على الورقة وابداء رايها في اجتماع اللجنة .

وأضاف الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس ان اعداد هذه الورقة البحثية تم بعد استشارة عدد من الاخوة والاخوات حيث تم استعراض امثلة عالمية عن تعامل الدول مع اصحاب المشاريع وكيف تجحت والبيه استخدام الحزم الاقتصادية .

وقال الفضل إن الورقة تعتمد على نظرية جون كينز عالم الاقتصاد البريطاني المشهور بضرورة تدخل الحكومة في اوقات الازمات للدفع بانعاش الاقتصاد والابقاء على مستوي الوظائف وزياده فرص العمل .

واكد الفضل ان الخطة عبارة عن عدة برامج أولها فتح الاسواق خاصة وان الحكومة لم تأخذ البعد الاقتصادي في خطتها لمواجهه ازمة كورونا.

واوضح الفضل ان الحكومة ركزت على العامل صحيا فقط مشيرا الي ان اعتماد الحكومة علي راي السلطات الصحية فقط هو قرار متقوص واثر في الشكل النهائي الذي خرجت به إجراءات الحكومة وخطتها.

ولفت إلى ان الوزراء ووكلاء الوزارات تقاعسوا عن قول كلمتهم وقت اعداد الحكومة هذه الخطة حيث كان عليهم ان يمارسوا دورهم وان يقولوا رأيهم ويكشفوا عن مدى تاثر القطاعات الاقتصادية فيما لو استمرت الخطة بهذا الشكل.

واكد الفضل ان الورقة البحثية تعتمد علي فتح الاسواق بكافة الاشكال بما لا يقل عن ٤٠٪ من طاقتها الاستيعابية وقدرتها الانتاجية والخدمية بمواعيد مسبقة ونسب مع الاخذ بالاجراءات والاشتراطات الصحية مثلما تم في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والامارات والمملكة العربية السعودية وبما يتيح لاصحاب المشاريع تسديد جزء من تكاليفهم المالية الأمر الذي بدوره سيخفف علي الدولة اعباء كثيرة.

وطالب الفضل الحكومة بوضع برنامج للمنح السريعة لدعم الشركات وتوفير سيولة مالية لها لدعمها في مواجهة هذه الازمة.

واشار إلى ان استراليا منحت ما يقارب ١٠٠ الف دولار استرالي اي ما يقارب ٢٢ الف دينار كويتي لكل صاحب عمل صغير ومتوسط لتغطية المصاريف العاجلة والسريعة وايضا بلجيكا ضخت ٢٠ الف يورو لكل الشركات التي تم ايقاف اعمالها وكذلك الدنمارك التي اعلنت انها ستعوض ٧٥٪ من الايرادات المفقودة نتيجة الازمة عندما انخفضت الايرادات الي ٣٥٪ واكثر بالاضافة الي المانيا التي تبنت برنامج المنح السريعة بما قيمته بين ٥ الاف الي ٣٠ الف يورو لسداد الفواتير التي لا تحتمل التاخير او كفواتير للموردين.

واوضح الفضل ان البرنامج الثالث هو برنامج دعم الايجارات من اول يوليو القادم ولمدة ستة شهور مع الاخذ بالاعتبار الايجارات السابقة. ولفت إلى أن قانون الايجارات الذي يناقش في اللجنة التشريعية قد لا يخرج بوقت قريب وذلك بسبب وجود الكثير من الآراء والاختلافات حوله والآراء الحكومية وكذلك رأي المجلس الأعلى للقضاء مما قد يؤدي بالنهاية الى عدم الاتفاق على القانون او عند الاتفاق فان تنفيذه سيكون في وقت متاخر جدا كون ان هناك اوقات للتصويت عليه واصداره ووضع لائحته الداخلية. وقال انه من الآن حتى وقت اصداره قد يكون هناك ضحايا من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالمئات مشيرا الي ان هناك تفاصيل عديدة وراء عن كيفية تفاوض الحكومة مع اصحاب العقارات.

وعن البرنامج الرابع قال الفضل انه يختص بدعم الاجور مؤكدا ان القانون الذي تقدمت به وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هو قانون معيب لا يمكن تطبيقه.

وأوضح الفضل انه حتي لو استطاعت اللجنة المالية البرلمانية التعديل على هذا القانون فان عملية التصويت عليه ستاخذ وقت ومن الان حتي اقراره سيكون هناك ضحايا كثر من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ودعا الفضل الحكومة الي تبني برنامج لدعم الاجور بشروط بسيطة وميسرة دون اي تعقيدات تقضي بقيام اصحاب الاعمال المتضررة جراء ايقاف اعمالهم بإرسال طلب لجهة مختصة تعينها الدولة ثم تقوم علي اثرها هذه الجهة بدفع ٨٠٪ من الرواتب بما لا يزيد عن ١٠٠٠ دينار للموظف او العامل لمده ستة اشهر قادمه تبدء من يوليو المقبل. وافاد بان البرازيل خفضت ٥٠٪ من ساعات العمل ودفعت قيمتها للعمال وكذلك فرنسا عوضت ١٠٠٪ من ساعات العمل المخفضة لكل عامل وهولندا قررت بان اي شركة ستحصل علي ٩٠٪ من الرواتب في حاله خسارتها ٢٠٪ من قيمتها السوقية وكذلك رومانيا التي قررت دفع ٧٥٪ من راتب العامل وبريطانيا التي قررت دفع ٨٠٪ من الراتب بما لا يزيد عن ٢٥٠٠ استرليني لمدة سبعة شهور.

وشدد الفضل علي ضرورة تسهيل اجراءات القروض مشيرا الي ان البنك المركزي اعلن عن قروض مخفضة الفائدة لاصحاب المشاريع الصغيرة الذين يحتاجون لسيولة مالية للاستمرار في اعمالهم.

واقترح الفضل دعم البنوك بنسبة ١٠٠٪ من القروض شرط تسريع البنوك لاجراءات منح القروض لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال ما لا يزيد عن ثلاثة ايام عمل علي ان تعطي مهلة سداد لا تقل عن ١٥ سنه مع فترة سماح لا تقل عن عامين بنفس نسب الفائدة المخفضة المعلن عنها. وذكر الفضل ان اليابان مولت المشاريع الصغيرة بفائدة صفر ٪ لكل شركة واجهت انخفاض في ايراداتها بنسبة ١٥٪ او اكثر وكذلك كندا تبنت اجراء ذكي في الحصول علي التمويل خلال ٤٨ ساعه فقط والمانيا ضاعفت قيمة القروض للشركات الصغيره والمتوسطه بقيمه مليارين و٥٠٠ مليون يورو.

واكد الفضل علي ضرورة تبني الحكومة لبرنامج المصالح المشتركة خاصة وان مجلس الامة اقر قانون لكن للاسف لم تخرج لائحته التنفيذية للان وهو تخصيص ١٠٪ من جميع المناقصات الحكومية لصالح الاعمال الصغيرة والمتوسطة ، واشار الفضل إلى ان المناقصات الحكومية لديها مشكلة رئيسية وهي ان سداد الحكومة للتكاليف يتم بشكل مؤجل لاشهر ولربما لسنوات بينما الاعمال الصغيرة والمتوسطة حساسة من ناحية الأمور المالية مشيرا الي انه اقترح في هذا البرنامج بان تقوم الحكومة بمنح تسهيلات لجميع الشركات الكبيرة التي تستخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة مثل اسقاط الرسوم وتجديد رخصها لفترات كبيرة

وقال الفضل ان تنفيذ هذه البرامج يتيح مجالا كبيرا وسوقا لاصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الربط بينها وبين الشركات الكبيرة.

وبين ان برنامجه فيه الكثير من المحفزات وخطة للتنفيذ والقطاعات المستهدفة ووقت تطبيقها ، لافتا الى ان اقسى ما يواجهه اي اقتصاد بالعالم هوانهيار قطاع الاعمال الصغيرة او الاعمال الحرة لانه سيؤدي الى انهيار مالي كبير وخسارة مشاريع وتحطم مستقبل العديد من البشر وتفكك اسر اضافة الى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة نتيجة القرارات الحكومية البطيئة وغير المجدية . واكد الفضل ان اي دينار ندفعه الحكومة اليوم في هذه الازمة ودخول القطاع العام في تنشيط القطاع الخاص سيكون افضل لها اضعاف مضاعفة من التدخل بعد انهيار السوق ومحاوله انقاذ ضحاياه الذي يكون بعضهم قد يكون انتهي حلمه او فقد امانه الاجتماعي والبعض الاخر خلف قضبان السجون.

وشدد على انه اذا لم تقم الحكومة بالتصرف بسرعة سيكون هناك ضحايا بالالاف كلهم في رقبة الحكومة وبرقبة من نقاعس من الوزراء والمسؤولين في الحكومة تجاه الشان الاقتصادي.

وقال الفضل ان ٩٩٪ من المرضي بكورونا يتم شفائهم خلال عشرة ايام اما الاستشفاء من الانهيار الاقتصادي يدوم لعقود.

واضاف" لكم في اوربا العبرة والمثل الجيد حتي في استقرار الاصابات بدأت جميع الدول الاوروبية تفتح مناحي الحياة عندما استقرت نسب الاصابات حتي قبل نزول المنحني لديهم.

ولفت إلى أن حالات الاصابة في الكويت مستقرة وتميل الي الانخفاض وبالتالي يجب انقاذ الاقتصاد قبل فوات الاوان ومواكبه الدول المتطورة في كيفية انقاذ لاقتصادهم

وأوضح الفضل انه من منطلق المسؤولية الاجتماعية قام بتقديم هذه الورقة الي لجنة تحسين بيئة الاعمال متمنيا علي الحكومة قبول وتطبيق ٧٠٪ من هذه البرامج التي سيكون لها اثر كبير علي الشارع لافتا الي ان هذه الورقة ستغطي الكثير من احتياجات القطاع الخاص والقطاع الحر .

الطبطبائي: خسائر إلغاء تداولات البورصة كفيلة بإنشاء مشاريع تدر مليارات

استغرب النائب عمر الطبطبائي من قرار إلغاء تداولات البورصة الأسبوع المنصرم، متسائلا "هل يعلم وزير التجارة والصناعة خالد الروضان حجم الضرر الذي تسببت به الجهات التابعة له بقراراتها وتصريحاتها المتضاربة يمينا وشمالا؟".

وأكد الطبطبائي أن مقدار الخسائر المادية كفيلة بانشاء مشاريع تدر مليارات للبلد، وقد هُدرت بسبب تصرفات غير مدروسة من هيئة أسواق المال، وقد كان من الأجدر وقف التداولات على الفور عند ورود أخبار غير دقيقة، لا أن تنتظر الهيئة لليوم التالي لإلغاء التداولات، وتتسبب بخسائر مؤكدة لصغار المتداولين، والإساءة لسمعة السوق والاقتصاد الكويتي محليا وعالميا، ما يجعل الروضان عرضه لاستجواب أمام الشعب ليفند به ما سماه «بفعلته الشنيعة».

وأضاف أن وظيفة الهيئة الاساسية هي الحفاظ على استقرار التعاملات في السوق وحماية المتداولين، لا أن تتسبب في هذا الاضطراب والإضرار بالمتداولين.

ووجه تساؤلا للوزير الروضان «هل كان هناك قرار رسمي من الهيئة بإلغاء التداول ؟ وما الأسس الفنية والقانونية التي استندت عليها للإلغاء إن وجد؟».

وتابع "لا نتمنى أن تكون كالحجج السطحية التي استندوا إليها في تصريحهم الخميس الماضي، فلن نتوانى عن محاسبة الروضان، خصوصا وأن مثل هذا القرار السيء تعدى على مدخرات الشعب.

وشدد الطبطبائي على أن العبث بموارد الشعب ووضع الكويت بصورة هشة أمام الأسواق العالمية، يعد أمرا غير مقبول بتاتا ويجب توضيح الأمر ووضع خطة التعويض أو أن المنصة لن ترحم الروضان.

هايف يسأل الروضان والعفاسي عن أنشطة تجارية مرتبطة بالنائب البنغالي

تقدم النائب محمد هايف بأسئلة برلمانية إلى وزيري العدل محمد العفاسي، ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان، لتزويده بصورة من التراخيص وعقود التاسيس والتعديل، وأي وكالة بإدارة أي نشاط يرد بها اسم النائب البنغالي.